مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الصندوق الوطني للتشغيل في تونس – الطموحات والتحديات – (2000 – 2009)
اسم الكاتب: د. عبدالحليم بوادقجي، جمال جويرو
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4228
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 09:12 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (4)2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (4) 2010

الصندوق الوطني للتشغيل في تونس
-الطموحات والتحديات- (2000-2009)

الدكتور عبد الرحيم بوادقجي*
جمال جويرو**

(تاريخ الإيداع 28 / 4 / 2010. قُبِل للنشر في 6 / 9 / 2010)

□ ملخّص □

يعتبر الصندوق الوطني للتشغيل في تونس أحد الآليات الهامة التي تم اعتمادها لتوفير فرص العمل وخاصة بعد التزايد السريع في أعداد طالبي الشغل، فقد تمكن الصندوق من تحقيق العديد من الانجازات الهامة في هذا المجال، وبالتالي بلوغ أغلب الأهداف التي كان يطمح لها وذلك من خلال ابتكار العديد من البرامج والوسائل في سبيل ذلك.

ونتيجة التحولات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية تعرض عمل الصندوق للعديد من العراقيل والصعوبات، مما جعله يخفق في تحقيق بعض الأهداف المنشودة، وهو ما يدعو الحكومة والمعنيين إلى ايلاء هذا الموضوع المزيد من الاهتمام والعناية مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة على المستوى المحلي حتى يستطيع الصندوق التغلب على هذه الصعوبات ويمارس عمله بفاعلية أكثر.

الكلمات المفتاحية: التشغيل، الاستثمار، الأزمة الاقتصادية، الخزينة، التأهيل التكميلي، الإدماج في سوق الشغل، التضامن الوطني.

* أستاذ – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق- دمشق- سورية.
** طالب دكتوراه – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق- دمشق- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (4)2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (4) 2010

Le Fonds National de L´Emploi en Tunisie -Les Ambitions et Les Défis- (2000- 2009)

DR. Abd Rahim Bawadekji*
Jamal Jouirou**

(Déposé le 28 / 4 / 2010. Accepté 6/ 9 / 2010)

□ Résumé □

Le fonds national de l´emploi en Tunisie est l´un des principaux mécaniques sur lequel s`appuie le gouvernement pour fournir le plus grand nombre d´emplois surtout après l´accroissement de demandeurs. Le fonds a réussi à réaliser de bons résultats concernant ses principaux buts par la mise au point des plusieurs programmes et moyens.

En même temps le fonds se heurtait à plusieurs obstacles à cause des changements économiques: local, régional et mondial qui ont empêchés le fonds de réaliser quelques objectifs désirés.

Ces problèmes demandent du gouvernement et des responsables plus d´intérêt et d´attention à ce sujet en prenant en compte les changements politiques, économiques et sociologiques dans le monde et surtout le changement local ,pour parvenir à trouver les meilleurs solutions qui permettront au fonds d`exercer son travail de la manière la plus efficace.

Mots clés: L`emploi, L`investissement, Crise économique, Trésorerie, Formation complémentaire, Intégration dans le marché du travail , La solidarité nationale.

* **Professeur au département d´économie, Faculté d´Économie, Université de Damas.**
** **Étudiant en doctorat , Département d´économie, Faculté d´Économie, Université de Damas.**

مقدمة:

أدركت الحكومات التونسية المتعاقبة مدى أهمية التشغيل في ترسيخ الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وخاصة بعد تزايد طالبي العمل، وظهور بعض التذمر والقلق لدى العديد من الأفراد المتعطلين، ومناداة بعض الأصوات بتوفير فرص العمل لهؤلاء الأشخاص وخاصة أصحاب المسؤوليات العائلية.

نتيجة ذلك وضعت العديد من الآليات بغية التصدي لظاهرتي البطالة والفقر ومكافحتها بتوفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل والعناية بالمناطق المنعزلة، وقد تمثلت هذه الآليات فيما يلي:[1]

- إحداث صندوق التضامن الوطني في 8 ديسمبر (كانون الأول) 1992.
- إحداث البنك التونسي للتضامن في 22 ديسمبر (كانون الأول) 1997.
- إحداث نظام القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات في 20 مارس (آذار) 1999.
- إحداث الصندوق الوطني للتشغيل في 31 ديسمبر (كانون الأول) 1999.

وقد تمكنت تونس بفضل هذه الآليات من تلبية 92% من طلبات الشغل الإضافية خلال المخطط التاسع للتنمية (1997–2001)، إلا أن نهاية التسعينات وفترة المخطط العاشر (2002–2006) حملت معها تحديات جديدة أهمها:[2]

- تزايد طلبات الشغل بشكل غير متوقع (400 ألف طلب إضافي) خلال المخطط العاشر، وارتفاع نسبة خريجي التعليم العالي من أصل مجموع الطلبات الجديدة، حيث بلغ المعدل السنوي لعدد الخريجين 46000 تقريبا خلال فترة المخطط العاشر مقابل 20000 خلال فترة المخطط التاسع.
- وجود شريحة هامة من طالبي الشغل من الأميين أو من المنقطعين عن التعليم لم يخضعوا لأي إعداد مهني مسبق بغية الاندماج في دورة الإنتاج .

وفي ضوء ذلك تجدد تأكيد الدولة على أولوية التشغيل ضمن اهتماماتها الوطنية. وبناء على ذلك تم تأسيس الصندوق الوطني للتشغيل.

مشكلة البحث:

الوقوف على مدى تزايد عدد المتعطلين عن العمل وخاصة بين أصحاب الشهادات العليا رغم تعدد البرامج والخطط التي ينفذها الصندوق الوطني للتشغيل لمكافحة ظاهرة البطالة.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في التعرف على العوائق الأساسية التي تحول دون تحقيق الصندوق الوطني للتشغيل لكافة الأهداف المنشودة.

وتتمثل الغاية الأساسية من وراء هذا البحث في السعي للتوصل إلى مجموعة من الإجراءات والمقترحات المطلوب تنفيذها حتى يكون عمل الصندوق أكثر نجاعة.

---

[1] منجي العايب: التجربة التونسية في مكافحة الفقر، حسين شخاترة وآخرون: البطالة والفقر: واقع وتحديات– الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن 2000.

[2] صندوق التضامن الوطني والبنك التونسي للتضامن والصندوق الوطني للتشغيل: المنظومة الوطنية للتضامن في تونس– سند فاعل للتنمية المتوازنة والنهوض بالتشغيل والإدماج الاجتماعي، مطبعة سنباكت– تونس، أكتوبر(تشرين الأول)2005، ص 78.

فرضيات البحث:

تمثلت أهم الفرضيات فيما يلي:

1– كانت الغاية الأساسية من إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل هي توفير فرص العمل.

2– أصحاب الشهادات العليا هم الفئة المستهدفة من خدمات الصندوق.

3– اصطدم الصندوق الوطني للتشغيل بالعديد من العراقيل والعثرات حالت دون تحقيق النتائج المأمولة.

منهجية البحث:

في هذا البحث سيتم اعتماد المنهج الوصفي بالنسبة للنشرات والدوريات التي تصدر عن الصندوق الوطني للتشغيل والوزارة المعنية والويب، والمنهج التحليلي بالنسبة للجداول والإحصائيات للتعرف على التطورات التي طرأت على عمل الصندوق.

النتائج والمناقشة:

سعى الصندوق الوطني للتشغيل إلى تحقيق الأهداف المنشودة من وراء إنشائه، إلا أن اصطدامه بالعديد من العثرات والعراقيل، ومن أهمها ضعف الموارد مقارنة بتزايد عدد طالبي الشغل، وقلة خبرة المعنيين أحيانا، بالإضافة إلى الآثار السلبية للعولمة والأزمات الاقتصادية العالمية التي يشهدها عالمنا بين الفترة و الأخرى حالت دون تحقيق الصندوق لكافة أهدافه، إلا أن ذلك لا يقلل من قيمة الإنجازات التي حققها من خلال البرامج التي اعتمدها والحلول التي اتخذها.

أولا– إحداث الصندوق الوطني للتشغيل:

تم إحداث الصندوق الوطني للتشغيل بمقتضى الفصل 13 من القانون عدد 101 لعام 1999 بتاريخ 1999/12/31 والمتعلق بقانون المالية لعام 2000 على شكل حساب خاص في الخزينة[3]. وبناء على ذلك بدأ الصندوق الوطني للتشغيل بممارسة عمله في شهر تشرين الأول عام 1999.[4]

[3] **القانون عدد 101 لسنة 1999 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2000.**

[4] **Agence Tunisienne de communication exterieure:Tunisie- le progrès pour tous, octobre 2006, p9.**

ثانيا– تمويله:

تتكون موارد الصندوق الوطني للتشغيل من المصادر التالية:[5]

– الهبات وتبرعات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

– الموارد المتأتية من خلال استثماراته وتدخلاته في الحياة الاقتصادية.

– ما يتم تخصيصه من قبل الدولة لفائدة الصندوق.

– الموارد الأخرى التي يمكن توظيفها لفائدة الصندوق طبقا للتشريعات المعمول بها.

وقد نص التشريع على طرح الهبات والتبرعات الممنوحة للصندوق الوطني للتشغيل من أساس الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.

ثالثا– أهداف الصندوق:

يمثل الصندوق الوطني للتشغيل أحد الآليات التي اعتمدتها تونس تحقيقا للتضامن الوطني ومكافحة البطالة خاصة بعد تزايد أعداد طالبي الشغل من أصحاب الشهادات العليا. ويتمثل الهدف الأساسي للصندوق في تأهيل طالبي الشغل ومساعدتهم على الاندماج في سوق الشغل عبر عمل مأجور أو ببعث مشاريع خاصة.[6] كما يهدف إلى توفير التمويلات اللازمة لكافة الأنشطة التي تسمح برفع مؤهلات طالبي الشغل وتيسير إمكانيات العمل خاصة من خلال:[7]

1–برامج تسمح بتشغيل الأفراد الذين لا يمتلكون مؤهلات مهنية وإدماجهم مهنيا واجتماعيا ضمن أنشطة وأعمال تخدم المصلحة الوطنية.

2–أنشطة وبرامج محددة بغية إحداث فرص عمل مستقلة لطالبيها من أصحاب المؤهلات المهنية.

3–برامج تسمح بتطوير إمكانيات طالبي العمل من أصحاب الشهادات العليا خاصة تساعدهم على الاندماج في سوق الشغل كأجراء أو أصحاب مشروعات صغرى.

4– عمليات إعادة تأهيل وإدماج مهني.

ولتحقيق ذلك يقوم الصندوق بما يلي:[8]

- **تعزيز (قابلية التشغيل)** لدى طالبي الشغل ودعم فرصهم للاندماج في العمل، وذلك عبر دورات تكوينية يتم تنظيمها وفقا لمتطلبات سوق الشغل والمؤهلات الأساسية لطالبي الشغل عبر تكوين تكميلي في الاختصاصات الجديدة كالمعلوماتية مثلا، أو تدريب بالمؤسسات الإنتاجية أو الخدمية كالبنوك والشركات، أو تكوين في أشغال ذات مصلحة عامة مثل تنظيف البيئة والحفاظ عليها...

- **الإدماج في عمل مأجور:** والأمثلة على ذلك عديدة نذكر منها على سبيل المثال ما يلي: انتداب مدرسين في برامج تعليم الكبار وموظفين بالجمعيات والمعاهد الثانوية وآخرون يشرفون على أنشطة متنوعة بالمدن الجامعية.

- **حفز روح المبادرة:** وذلك عبر تمويل المستثمرين من الشباب الأكفاء مهنيا بما يلزم لإنشاء مشاريعهم بعد دراسة مدى جدوى هذا المشروع على أن يكون ذلك تحت إشراف الصندوق الوطني للتشغيل.

---

[5] **المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص 79.**

[6] **Fonds de solidarité nationale en Tunisie, édition Simpact, 2006, p 10.**

[7] **Tunisia and United Nations: National report on millennium development goals, may 2004, p 41.**

[8] **المنظومة الوطنية للتضامن في تونس، مرجع سابق، ص 80.**

ومن الشروط والمقاييس الميسرة لمنح القروض للمستثمرين الصغار اعتماد نسبة فائدة سنوية مقدارها 5% فقط، وعدم اشتراط ضمانات شخصية أو عينية والاكتفاء برهن التجهيزات الخاصة بالمشروع، إضافة إلى تحديد مواعيد تسديد القروض بحسب طبيعة المشروع على ألا تتجاوز سبع سنوات، وتتراوح مدة الإمهال بين ثلاثة أشهر وسنة.[9]

رابعاً– آلية عمل الصندوق:

رغم تعامله الوثيق مع الوزارات والإدارات المركزية وخاصة فيما يتعلق ببرامج التأهيل التكميلي لخريجي التعليم العالي وبعض برامج التشغيل فقد اعتمد الصندوق منذ الخطوة الأولى في عمله لامركزية واسعة في تخطيط برامجه وتنفيذها، ويتم اقتراح البرامج السنوية للصندوق من قبل الولايات والوزارات والأطراف المتعاقدة مع الصندوق، حيث تدرس وتعدل هذه البرامج عند الاقتضاء من قبل المشرفين المباشرين على عمل الصندوق قبل أن تصاغ على شكل برامج متكاملة تعرض على اللجنة الاستشارية للصندوق التي تتكون من ممثلين عن الوزارات المعنية للبت في هذه البرامج وإبداء رأيها فيها. وتجتمع هذه اللجنة كلما دعت الحاجة لذلك. بعد ذلك يعرض مشروع البرنامج بعد تعديله بناء على ملاحظات اللجنة الاستشارية وتقدير كلفته على مجلس وزاري للنظر فيه واعتماده قبل عرضه على مجلس الوزراء للمصادقة عليه وإحالته مع سائر أبواب ميزانية الدولة على مجلس النواب بغية التصويت عليه ومصادقته.

وقد أدرج موضوع متابعة تدخلات الصندوق والانجازات التي حققها والنظر في وضعية التشغيل عامة كبند أساسي في جدول أعمال مجلس الوزراء عند انعقاده في مطلع كل شهر بناء على تقرير يقدمه الوزير المكلف بالتشغيل، إضافة إلى المتابعة الميدانية من قبل وزير التشغيل لأعمال الصندوق وكوادره وإدارته المحلية. ويمثل نشاط الصندوق محورا هاما من محاور الاجتماعات الدورية للولاة، حيث يتم استعراض البرامج والانجازات والصعوبات التي تعترض عمله، ووضع الإجراءات العملية للتخفيف من هذه الصعوبات تدريجيا وصولا إلى معالجتها.

*** آلية جديدة لبرامج الصندوق الوطني للتشغيل لسنة 2009:**

نتيجة الخاصيات الجديدة لطلبات الشغل الإضافية والتي زاد فيها خريجو التعليم العالي عن 50% بخلاف ما كان عليه الحال بفترة المخطط التاسع والمخطط العاشر للتنمية، وسعيا لمزيد دعم المقاربة المحلية للتشغيل، تم منذ بداية سنة 2009 إعادة ترتيب برامج الصندوق الوطني للتشغيل في ثلاثة توجهات أساسية تمثلت فيما يلي:[10]

أ– تصويب البرامج نحو الفئات الأكثر استحقاقا وخاصة خريجي التعليم العالي الذين طالت فترة بطالتهم.

ب– ربط التأهيل بالإدماج داخل المؤسسات.

ت– تسهيل فهم البرامج من قبل المؤسسات وطالبي الشغل وتبسيط إجراءاتها.

وتجسيدا لهذه التوجهات، تمت إعادة هيكلة برامج الصندوق ضمن ستة برامج أساسية وهي:[11]

1– تدريبات الإعداد للحياة المهنية.

2– عقد إدماج حاملي شهادات التعليم العالي.

3– عقد التأهيل والإدماج المهني.

4– عقد إعادة الإدماج في الحياة المهنية.

---

[9] هلا خرفان: أضواء على التجربة التونسية في التنمية والاستثمار والتشغيل، فرصة عمل، العدد الرابع، دمشق– جانفي(كانون الثاني) 2004، ص 20.

[10] الانترنت، موقع وزارة التشغيل والإدماج المهني للشباب في تونس:webmaster@meipj.gov.tn

[11] المرجع نفسه.

5- برنامج مرافقة المستثمرين الصغار.

6-عقد التشغيل والتضامن.

1- تدريبات الإعداد للحياة المهنية (SIVP):

يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة المنتفعين على اكتساب مهارات مهنية لتيسير إدماجهم في سوق الشغل، أما الفئات المعنية فهم طالبو الشغل لأول مرة والحائزون على شهادات عليا منذ مدة لا تقل عن ستة أشهر، وتكون صيغ الانتفاع على الشكل التالي:

- فتح مجال الانتفاع بالبرامج بعد ستة أشهر على الأقل من الحصول على الشهادة.
- استثناء بعض الاختصاصات حسب قائمة يتم تنظيمها سنويا.
- يتم التدريب أساسا بمؤسسات القطاع الخاص، إلا أنه يمكن أن يتم بمؤسسات القطاع العام أحيانا فلا يوجد ما يمنع من ذلك.
- إبرام عقد التدريب لمدة سنة، ويتم تقييم هذا التدريب بعد مرور الستة أشهر الأولى منه.
- يمكن تمديد التدريب حسب الحالات لمدة أقصاها ستة أشهر.
- يمكن إجراء تدريب ثان.
- التكفل بمصاريف تكوين إضافي، ويكون ذلك بطلب من المؤسسات وفي حدود 200 ساعة.
- إسناد منحة شهرية للمنتفع قيمتها 150 دينار تونسي.
- التكفل بالتغطية الاجتماعية خلال مدة العقد.
- تلزم المؤسسات التي يتم التدريب فيها بدفع منح تكميلية للمتدربين لديها.
- تحديد نسب دنيا للإدماج بمعدل 50% خلال مدة ثلاث سنوات.

2- عقد إدماج حاملي شهادات التعليم العالي:

يهدف هذا البرنامج إلى تمكين المنتفع من اكتساب مؤهلات مهنية بالتعاون بين مؤسسة خاصة وهيكل تكوين عام أو خاص وذلك وفقا لمتطلبات الشواغر، حيث تتعهد المؤسسة بتوظيفه في هذا الشاغر.

أما الفئات المعنية فهم طالبو العمل غير الحاصلين على شهادات عليا، والذين تجاوزت فترة بطالتهم الثلاث سنوات منذ حصولهم على الشهادة المعنية.

وتكون صيغ الانتفاع على النحو التالي:

- إبرام عقد إدماج مع المؤسسة لمدة أقصاها سنة على أساس مخطط للتأهيل وفقا للوظيفة التي سيشغلها المنتفع.
- إسناد منحة شهرية للمنتفع قيمتها 150 دينار تونسي.
- تلزم المؤسسات بدفع منح تكميلية للمنتفعين.
- إسناد منحة إضافية لا يتجاوز مقدارها خمسين دينارا للمنتفع الذي يقيم خارج الولاية التي توجد فيها المؤسسة المحتضنة طيلة فترة العقد.
- تتكفل الدولة بقيمة التكوين في حدود 400 ساعة خلال مدة العقد.
- تتعهد المؤسسة بانتداب المنتفعين.
- إسناد منحة إدماج في حدود 1000 دينار تونسي للمؤسسة بعد مضي سنة من الانتداب.

- تتكفل الدولة بالأعباء الاجتماعية لمدة سبع سنوات منذ الانتداب وذلك بشكل تدريجي.

3– عقد التأهيل والإدماج المهني:

يهدف هذا البرنامج إلى تمكين طالبي العمل من اكتساب مؤهلات مهنية موافقة لمتطلبات فرص العمل التي تقدمت بها مجموعة من المؤسسات الخاصة وتعذرت الاستجابة نتيجة عدم توفر اليد العاملة المطلوبة في سوق الشغل.

أما الفئات المعنية فهم طالبو العمل غير الحاصلين على شهادات عليا والذين لا تستجيب مؤهلاتهم الأولية لحاجيات المؤسسات والقطاعات المختلفة. وتكون صيغ الانتفاع كما يلي:

- إبرام عقد إدماج وتأهيل لمدة أقصاها سنة مع المؤسسة على أساس مخطط للتأهيل حسب الوظائف التي سيشغلها المنتفعون.
- إسناد منحة شهرية للمنتفع قيمتها ثمانون دينارا تونسيا.
- تلزم المؤسسة بدفع منح تكميلية للمنتفعين.
- تتكفل الدولة بقيمة التكوين، وذلك في حدود 400 ساعة خلال مدة العقد.

4– عقد الإدماج في الحياة المهنية:

يهدف هذا البرنامج إلى تمكين فاقد الشغل من اكتساب مؤهلات جديدة موافقة لمتطلبات فرصة عمل مشخصة مسبقا بمؤسسة خاصة.

أما الفئات المعنية فهم العمال المثبتون الذين فقدوا عملهم لأسباب اقتصادية أو فنية أو إثر الغلق النهائي والفجائي وغير القانوني للمؤسسات، والذين اشتغلوا لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات بنفس المؤسسة التي تولت تسريحهم.

وتكون صيغ الانتفاع على الشكل التالي:

- إبرام عقد إعادة الإدماج في الحياة المهنية لمدة أقصاها سنة واحدة.
- تسند الدولة للمنتفع منحة مقدارها 200 دينار شهريا.
- تلزم المؤسسة بالمساهمة بمنح تكميلية للمنتفعين.
- تتكفل الدولة بقيمة التكوين في المؤسسات العامة والخاصة في حدود 200 ساعة.
- تتكفل الدولة بالتغطية الاجتماعية للمنتفعين.
- تتعهد المؤسسة المحتضنة بانتداب المنتفعين في الحياة المهنية بعد إنهاء عقودهم.

5– برنامج مرافقة المستثمرين الصغار:

يهدف هذا البرنامج إلى المساعدة على تشخيص فكرة المشروع وإعداد دراسة عنه ومخططٍ لأعماله. وكذلك تأهيل المستثمرين في كيفية إدارة المؤسسات والمجالات الفنية الضرورية لبعث المشروع، إضافة إلى إسداء المشورة والنصيحة لهؤلاء المستثمرين الصغار، ويتكفل الصندوق الوطني للتشغيل بدفع جزء من مقابل خدمات موكلة للهياكل العامة ولكنها تقع على عاتق هذه المؤسسات الصغرى، وتكون صيغ الانتفاع على النحو التالي:

- التكفل بمصاريف التكوين في بعث المشروعات الصغرى لمدة أقصاها مائتي ساعة.
- التكفل بمصاريف التكوين التكميلي في الإدارة وفي المجالات الفنية لمدة 400 ساعة.
- التكفل بمصاريف المساعدة الفنية لفائدة المستثمرين الصغار.
- إمكانية قضاء فترة تدريب بالمؤسسات العامة أو الخاصة بغية إكساب المنتفعين القدرات المهنية والتطبيقية الضرورية لإنشاء استثماراتهم.

- إسناد منحة شهرية للمنتفعين قيمتها 150دينار تونسي لأصحاب الشهادات العليا و80 دينار تونسي لبقية المستويات التعليمية لمدة سنة تغطي فترة التأهيل الضرورية والأشهر الأولى من إنشاء المشروع.

6- عقد التشغيل والتضامن:

يهدف هذا البرنامج إلى إدماج مختلف أصناف طالبي الشغل في الحياة المهنية ضمن إطار تنمية المبادرات المحلية والمحلية للنهوض بالتشغيل أو في نطاق مواكبة متغيرات سوق الشغل.

أما الفئات المعنية فهم طالبو الشغل من كل الفئات.

وتكون صيغ الانتفاع كما يلي:

- إبرام عقود سنوية ذات أهداف محددة مع الإدارات المحلية حسب برامج يتم الاتفاق عليها مسبقا تضبط نوعية التدخل و الفئات المستهدفة وعدد المنتفعين وكلفة البرنامج.
- ضبط هذه العقود مع كل إدارة في إطار خطة متكاملة مع بقية البرامج التنموية المخصصة لكافة المناطق.
- تحويل الاعتمادات للمجالس المحلية مع وضع خطة لمتابعة تنفيذ هذه العقود.

خامساً- إنجازات الصندوق ومشاكله:

1- إنجازاته:

تشكل تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل في تكامل آلياتها سندا بارزا ودعامة أساسية في مجال الاهتمام بطالبي الشغل من مختلف الفئات وذلك بتوفير فرص تأهيل وإدماج للعديد من الوافدين على سوق الشغل والباحثين عن السبل المضمونة في إحداث فرص العمل، حيث ارتفع عدد المنتفعين من تدخلات الصندوق من 41505 منتفع عام 2000 وباعتمادات قدرت ب58.387 ألف دينار تونسي إلى 629623 منتفع حتى نهاية أكتوبر(تشرين الأول) 2006، حيث بلغ عدد المستفيدين من أصحاب الشهادات العليا 58035 منتفع[12] وإلى 974953 منتفع منذ إحداثه وحتى نهاية نوفمبر (تشرين الثاني) 2009 وباعتمادات إجمالية بلغت 823.887 ألف دينار تونسي.[13]

ويبين الجدول التالي تطور تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل منذ إحداثه وحتى عام 2009.

الجدول رقم -1- تطور تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل خلال الفترة 2000- نهاية نوفمبر(تشرين الثاني) 2009

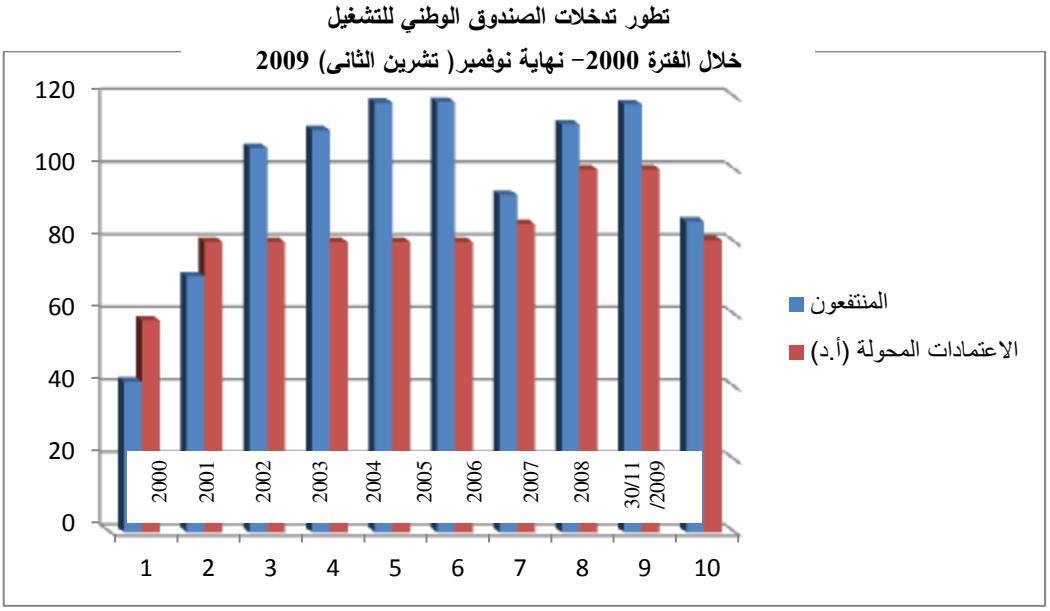
السنة	المنتفعون	الاعتمادات المحولة (أ.د)
2000	41.505	58.387
2001	70.548	80.000
2002	105.976	80.000
2003	110.831	80.000
2004	118.431	80.000
2005	118.605	80.000
2006	92.984	85.000
2007	112.391	100.000
2008	117.983	100.000
2009- من جانفي(كانون الثاني) وحتى نوفمبر (تشرين الثاني)	85.699	80.500

[12] **Fonds de solidarité nationale en Tunisie, op cit, p 10.**

[13] **الانترنت، موقع:webmaster@meipj.gov.tn، مرجع سابق.**

المجموع	974.953	823.887

Source: www.webmaster@meipj.gov.tn



الرسم البياني رقم – 1 –

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد المنتفعين من خدمات الصندوق الوطني للتشغيل قد تضاعف ثلاث مرات تقريبا سنة 2008 مقارنة بسنة 2000، كما اقترب عدد المنتفعين الإجمالي من خدمات الصندوق من المليون فرد وذلك منذ إنشاء الصندوق وحتى نهاية 2009، مما يثبت صحة الفرضية الأولى بأن وظيفة الصندوق الأساسية تتمثل في توفير فرص العمل. إلا أن الاعتمادات المحولة للصندوق كانت قليلة مقارنة بتزايد عدد المنتفعين فكانت أقل من الضعف سنة 2008 مقارنة بسنة 2000، كما انخفضت قيمة الاعتماد المخصص للفرد سنة 2008 عما كانت عليه سنة 2000. وهذا يدعو المعنيين إلى مضاعفة اعتمادات الصندوق لتتناسب مع تزايد عدد المنتفعين.

وقد تركزت تدخلات الصندوق لمصلحة الأفراد الذين كانت مستوياتهم العلمية دون التعليم العالي، حيث يمثل هؤلاء النواة الصلبة من المتعطلين عن العمل. ويتوزع المنتفعون حسب المستوى التعليمي على الشكل التالي:

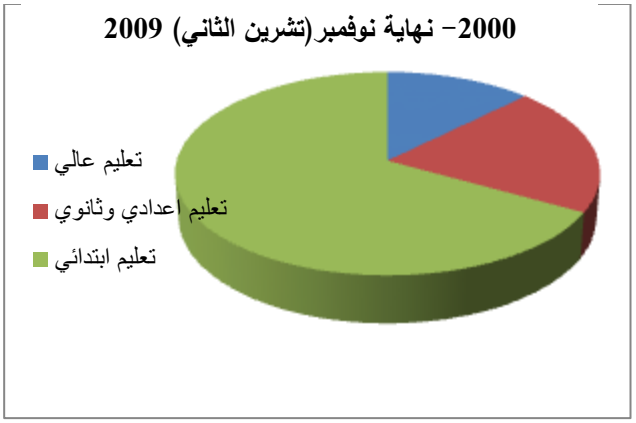
الجدول رقم–2–توزيع المنتفعين حسب المستوى التعليمي خلال الفترة 2000– نهاية نوفمبر(تشرين الثاني) 2009

المستوى	العدد	النسبة (%)
تعليم عالي	122.567	%12,6
تعليم إعدادي وثانوي	199.954	%20,5
تعليم ابتدائي فما دون	652.432	%66,9

المجموع	974.953	%100

Source: www.webmaster@meipj.gov.tn

توزيع المنتفعين حسب المستوى التعليمي خلال الفترة 2000– نهاية نوفمبر(تشرين الثاني) 2009



الرسم البياني رقم – 2 –

يلاحظ من خلال الجدول أن حوالي ثلثي المنتفعين من تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل هم من المستويات العلمية المتدنية (ابتدائي فما دون)، ولم يشكل المنتفعون من المستويات العلمية العليا سوى 12,6% من مجموع المنتفعين خلال الفترة 2000–2009، مما يدعو إلى الاهتمام أكثر بخريجي التعليم العالي الذين تزايد عددهم بشكل سريع ضمن قوائم طالبي الشغل في السنوات الأخيرة، وهي السياسة التي تم اعتمادها منذ سنة 2009، وذلك بإعادة ترتيب برامج الصندوق وايلاء خريجي التعليم العالي الذين طالت فترة تعطلهم وزادت نسبتهم عن النصف ضمن قوائم طالبي الشغل العناية الخاصة.

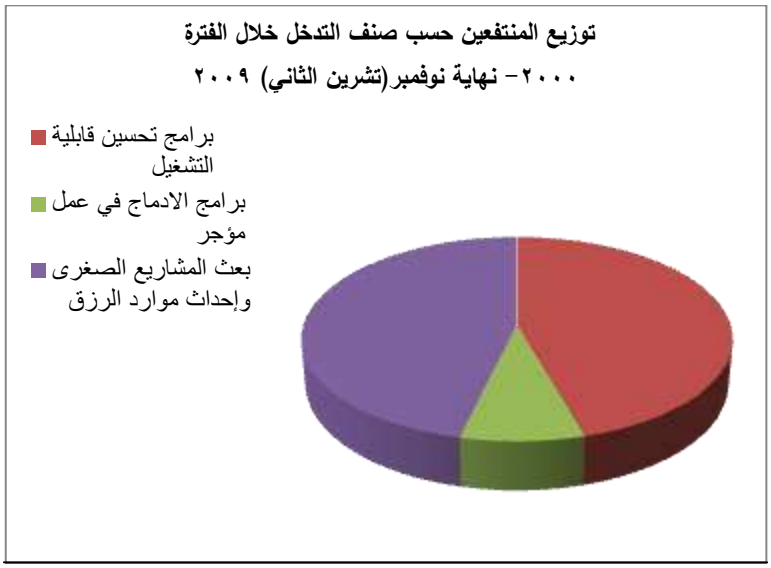
يمكن الاستنتاج من خلال ما سبق أن الفئة الأساسية المستهدفة من خدمات الصندوق منذ نشأته وحتى بداية 2009 هم أصحاب المستويات العلمية المتدنية. إلا أن هذه السياسة تغيرت منذ بداية 2009، وذلك بتوجيه اهتمام الصندوق نحو أصحاب الشهادات العليا، وهو ما يثبت خطأ الفرضية الثانية بان خدمات الصندوق كانت موجهة منذ تأسيسه إلى خريجي التعليم العالي لا غير.

ويتوزع المنتفعون من خدمات الصندوق الوطني للتشغيل إلى ثلاثة أصناف وذلك حسب نوعية البرنامج المقدم.

الجدول رقم – 3 – توزيع المنتفعين حسب صنف التدخل خلال الفترة 2000– نهاية نوفمبر(تشرين الثاني) 2009

البرنامج	عدد المنتفعين	النسبة (%)
برامج تحسين قابليّة التشغيل	444.317	%45,6
برامج الإدماج في عمل مؤجر	78.485	%8,1
بعث المشاريع الصغرى وإحداث موارد الرزق	452.151	%46,3
المجموع	974.953	%100

Source: www.webmaster@meipj.gov.tn



الرسم البياني – 3 –

يلاحظ من خلال الجدول أن تدخلات الصندوق خلال الفترة 2000– نوفمبر(تشرين الثاني) 2009 كانت لفائدة بعث المشروعات الصغرى وإحداث فرص العمل بنسبة 46,3%، وذلك بمنح القروض للمستثمرين الصغار ومتابعة مشروعاتهم، وبرامج تحسين قابلية التشغيل بنسبة 45,6% عبر التأهيل والتدريب وخاصة بالنسبة للفئات الصعبة الإدماج في سوق الشغل تسهيلا لإدماجها، في حين كان التدخل ضعيفا لفائدة برامج الإدماج في عمل مؤجر فلم تتعدَّ النسبة 8,1%، وهو من البرامج التي يستدعي الأمر ايلاءها أهمية أكبر من ذلك بكثير في ظل الإمكانيات الضعيفة لفئة الشباب بغية الاستثمار خاصة وأن نسبة هامة منهم تفضل إيجاد فرصة عمل دون تحمل أية مسؤولية يتطلبها الاستثمار.

لقد جسد الصندوق الوطني للتشغيل بعدا من أبعاد التضامن الوطني وتفعيلها لخدمة الأهداف الوطنية الأساسية التي يبقى النهوض بالتشغيل في صدارتها كمقوم من مقومات التنمية وعنصر أساسي من عناصر الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي.

2– مشاكله:

إن سياسة الدولة في التشغيل من خلال آلية الصندوق الوطني للتشغيل كانت ناجحة، وقد حققت الأهداف المنشودة من وراء إنشائها حتى إنَّها أصبحت من النماذج التي يقتدى بها في العديد من البلدان، إلا أنها في بعض الأحيان لم تكن صائبة، بل كانت عبارة عن مسكنات وخاصة بالنسبة لخريجي التعليم العالي الذين بلغ عددهم 88 ألف سنويا خلال الفترة الأخيرة، وقدرت نسبتهم ب55% بين طالبي الشغل، حيث من المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 70% عام 2014 وسيزداد ضغطهم على سوق الشغل حتى 2016[14]، وبالتالي ستتزايد معدلات البطالة بين

[14] **الانترنت، موقع: www.assawab.com**

صفوفهم إذا لم يتم التوصل إلى إيجاد الحل الصائب لذلك في أقرب الآجال نتيجة تزايد عددهم بشكل سريع، ذلك أن سياسة تدخل الدولة لفائدة حاملي الشهادات العليا تتسم بميزتين أساسيتين:[15]

- قصور الدولة كميا عن تحقيق الطلبات الإضافية لفرص العمل بالنسبة لخريجي التعليم العالي، والذين تنمو البطالة بين صفوفهم بنسب سريعة. ومن المتوقع في مثل هذه الظروف أن تستمر الدولة في انتداب عدد هام من حاملي الشهادات العليا في قطاع الإدارة للتخفيف من حدة الظاهرة بقطع النظر عن مردودها الاقتصادي وتأثيرها على توازن ميزانية الدولة ومضاعفات ذلك فيما يتعلق بقدرتها على مواجهة أعباء الدين الخارجي مستقبلا.

- نوعية تدخل الدولة يتسم أحيانا بالهشاشة والوقتية، فالقروض الصغرى التي يمنحها الصندوق أقرب في حجمها ونوعها إلى الإغاثة منها إلى خلق فرص عمل تتوافق وكفاءات المنتفعين وتسهم في الإفادة من مهاراتهم ودمجهم في الدورة الاقتصادية، وكذلك الحال بخصوص البرامج التدريبية فهي أقرب إلى المسكنات منها إلى علاج الظاهرة وإدماج هؤلاء في الدورة الاقتصادية والاستفادة من مهاراتهم.[16]

ومن جهة أخرى أثبتت بعض التحقيقات ومنها دراسة للبنك الدولي أن التشجيع على تشغيل خريجي التعليم العالي عن طريق تكفل الدولة بمساهمة أصحاب الأعمال في نظام الضمان الاجتماعي لم تنجح هي الأخرى في تأمين عمل مستقر بالنسبة للمنتفعين. وترجع هذه الدراسات السبب إلى أن مصلحة أصحاب الأعمال من هذا النوع من الدعم تقل مع مرور الزمن قياسا بنمو كلفة المنتفع عليهم (عدم تقابل الخبرة المكتسبة مع طموحات المنتفع في زيادة الأجر وعدم الثقة لدى المؤجر في استقرار المنتفع أجيرا لديه).[17]

- توظيف نسبة هامة من أصحاب الشهادات العليا في اختصاصات لا تمت بأية صلة لدراساتهم الجامعية، وإنما فقط بناء على نوعية التدريب الذي خضعوا له لفترة محدودة تقل عن الستة أشهر في شتى الحالات، فماهي نوعية استفادة هؤلاء من شهاداتهم الجامعية؟ ولماذا لم يتم تدريبهم وتوظيفهم مباشرة بعد النجاح في شهادة الثانوية العامة أو حتى الإعدادية توفيرا للوقت والمال سواء كان ذلك بالنسبة للطالب أو للدولة، أم هي عبارة عن سياسة دولة تتمثل في تأجيل الطلب على العمل؟

هذا بالإضافة إلى بعض التحديات الأخرى التي تواجه الصندوق الوطني للتشغيل والمتمثلة فيما يلي:[18]

- تزايد طلبات الشغل الناجمة عن التحولات الديمغرافية التي يشهدها المجتمع التونسي.
- النقلة النوعية في هيكلة الطلبات الإضافية التي تتميز بتزايد خريجي التعليم العالي، الذين ينتظر بلوغ عددهم 365 ألف خلال المخطط الحادي عشر للتنمية (2007–2011).
- ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في سوق الشغل.
- تفتح الاقتصاد على الأسواق الخارجية وتنامي المنافسة داخليا وخارجيا.
- ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي التعليم العالي.

---

[15] الانترنت، موقع:aqlamonline.com.– أحمد نجيب الشابي:أزمة التشغيل وبطالة خرجي التعليم العالي في تونس، 2004.

[16] المرجع نفسه.

[17] المرجع نفسه.

[18] الوكالة التونسية للاتصال الخارجي ووزارة التشغيل والإدماج المهني للشباب:تونس– ملف صحفي عن الانجازات بمناسبة الذكرى الواحدة والعشرون للتحول 1987– 2008، أكتوبر(تشرين الأول) 2008، ص 3.

- الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة التي نجم عنها تراجع نسبة النمو في تونس من 5% قبل الأزمة إلى 3%، في الوقت الذي يؤكد فيه البنك الدولي على ضرورة تحقيق نسبة نمو تبلغ 10% لامتصاص طالبي الشغل الجدد،[19] وهو غير ممكن في الوقت الراهن.

يتبين من خلال ما سبق كثرة الصعوبات والعراقيل التي تواجه عمل الصندوق وتصعب من مهماته، مما يؤدي إلى فشله في بلوغ بعض الأهداف المرسومة أحيانا وهذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

بعد أن تم استعراض تجربة الصندوق الوطني للتشغيل في تونس تحليلا ونقاشا تم التوصل إلى النتائج التالية:

* تمكن الصندوق الوطني للتشغيل من تقديم خدماته إلى مليون منتفع تقريبا خلال عقد من الزمن منذ إنشائه.

* تنوعت البرامج والآليات التي اعتمدها الصندوق بين فترة وأخرى وذلك حسب مستجدات سوق الشغل ومتطلباته، فعمد إلى توفير التأهيل والتدريب لراغبيه ومنح القروض لطالبيها.

* رغم الجهود المبذولة فقد فشل الصندوق في توفير فرص العمل لطالبيها كافة .

* ضعف قيمة القروض الصغرى التي يمنحها الصندوق.

* عدم التطابق بين نوعية الشهادة الجامعية و التوظيف الذي يتم غالبا على أساس التأهيل والتدريب الذي خضع له المنتفع.

التوصيات:

من خلال ما تم عرضه من نتائج يقترح الباحث ما يلي:

- تحسين برامج التأهيل والإدماج المهني التي يشرف عليها الصندوق.
- مضاعفة الاعتمادات المحولة للصندوق لتتوافق مع عدد طالبي الشغل الذين يضافون سنويا إلى القائمة حتّى تكون تدخلاته أنجع
- تعزيز التكامل بين أنظمة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي بالتنسيق مع الصندوق الوطني للتشغيل والانفتاح على سوق الشغل .
- تطوير تدخلات الصندوق وتكثيفها للنهوض بالعمل المستقل وذلك عبر رفد أصحاب المشروعات الصغرى بالتمويل الكافي والخبرات المتوفرة.
- انتداب المزيد من المختصين في مجال الإدارة والتمويل لتطوير عمل الصندوق أكثر مع ضرورة إعطائه حيزا أوسع من الحرية في ممارسة أعماله.
- بعث خلايا تابعة للصندوق في كل المدن التونسية خاصّة الكبرى منها، حتى يتمكن من ممارسة عمله بفاعلية أكثر على كافة تراب الجمهورية.
- تطوير وظيفة رصد تطورات سوق العمل والبطالة عبر مختصين يستعين بهم الصندوق لبناء مخططاته المستقبلية بشكل أكثر دقة وواقعية.

[19] **الانترنت، موقع: ar.webmanaggercenter.com**

• استشراف المزيد من فرص العمل، وذلك عبر علاقات الصندوق مع المؤسسات والشركات الاقتصادية الكبرى في الدول العربية والأجنبية، والتي يمكن من خلالها توفير آلاف الفرص.

ومع توخي كل هذه الإجراءات، لا نتوقع حل مشكلة البطالة في القريب العاجل وإنما الأملُ أن يكون حل هذه المشكلة في المستقبل المنظور، حيث بينت التجربة التونسية أن معالجة ظاهرة البطالة تتطلب زمنا طويلا يقاس بالعقود لا بالسنوات. ومع أن تنفيذ برامج مكافحة البطالة المتعددة والمتنوعة في تونس بدأت منذ مطلع الستينات من القرن المنصرم، بالإضافة إلى أن موارد وصلاحيات الهيئات المكلفة بتنفيذها كبيرة وواسعة، مازالت مشكلة البطالة قائمة بعد ما يقارب الخمسين سنة،[20] مع العلم أن المعدل السنوي للنمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة تجاوز 5% خلال الفترة الأخيرة وتراجع إلى 3%بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة (2008)، وأن نسبة النمو السكاني انخفضت إلى 1,1% خلال 2006 – 2007 في حين بلغ معدل البطالة 14,3% عام 2006،[21] وانخفض إلى 14.2% عام 2008 ثم عاد إلى الارتفاع ليبلغ 14.7% عام 2009.[22]

ويعتقد معظم الاقتصاديين والمختصين أن هذه المشكلة ستظل قائمة في تونس لسنوات قادمة قد تصل إلى عشرين عاما. لذا لابد من التحلي بالمزيد من الواقعية في تحديد التوقعات الخاصة بمدى فاعلية برامج مكافحة البطالة، ومن تعبئة كل القدرات الوطنية لمعالجة هذه الظاهرة أو التخفيف من حدتها، مع وضع بعض التصورات التي تأخذ بعين الاعتبار كل ما يمكن أن يطرأ من مستجدات على الاقتصاد التونسي خاصة والعالمي عامة. وفي سعيها لمعالجة موضوع البطالة ودعم البرامج والآليات المهتمة بهذا الشأن ومنها الصندوق الوطني للتشغيل تحصلت تونس مؤخرا على قرض من البنك الدولي بقيمة 50 مليون دولار لتوفير 425 ألف فرصة عمل خلال الفترة 2009–2014 وتقليص نسبة البطالة بنقطة ونصف،[23] ولكن هل هذا هو الحل؟ أم أن معالجة هذه المشكلة يتطلب تسخير الطاقات البشرية والإمكانيات الوطنية، مع ضرورة محاربة الفساد والهدر في سبيل الوصول إلى الغاية المنشودة.

[20] أديب علي صقر: البطالة في سورية...الواقع والآفاق، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2006، ص 177.

[21] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصر – سبتمبر(أيلول) 2008، ص ص 40، 282.

[22] Institut national de la statistique: Indicateurs statistiques sur la Tunisie, Tunisie 2009, p 3.

[23] الانترنت، موقع: Middle East Online.com.

المراجع:

1– خرفان، هلا: أضواء على التجربة التونسية في التنمية والاستثمار والتشغيل، فرصة عمل، العدد الرابع، دمشق – جانفي (كانون الثاني) 2004، 32.

2– شخاترة، حسين وآخرون: البطالة والفقر: واقع وتحديات – الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن 2000، 196.

3– صقر، أديب علي: البطالة في سورية...الواقع والآفاق، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2006، 253.

4– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصر–سبتمبر (أيلول) 2008، 414.

5– صندوق التضامن الوطني والبنك التونسي للتضامن والصندوق الوطني للتشغيل: المنظومة الوطنية للتضامن في تونس– سند فاعل للتنمية المتوازنة والنهوض بالتشغيل والإدماج الاجتماعي، مطبعة سنباكت – تونس، أكتوبر (تشرين الأول) 2005، 107.

6– القانون عدد 101 لسنة 1999 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2000، 2.

7– الوكالة التونسية للاتصال الخارجي: تونس – ملف صحفي عن الانجازات بمناسبة الذكرى الواحدة والعشرون للتحول (1987 – 2008)، 81.

8 – Internet, Site: *aqlamonline.com*

– الشابي، أحمد نجيب: أزمة التشغيل وبطالة خريجي التعليم العالي في تونس، ماي (أيار) 2004، 4.

9- Internet, Site: *ar.webmanaggercenter.com*, 2.

10- Internet, Site*: www.assawab.com*, 3 pages.

11- Internet, Site: *Middle East Online.com*, 2.

12 – الانترنت، موقع وزارة التشغيل والإدماج المهني للشباب في تونس:

webmaster@meipj.gov.tn, 8.

13- Agence Tunisienne de communication exterieure: *Tunisie – le progrès pour tous*, octobre 2006, 17.

14– *Fonds de solidarité nationale en Tunisie*, édition Simpact, 2006, 12.

15– Institut national de la statistique: *Indicateurs statistiques sur la Tunisie,* Tunisie 2009, 8.

16– Tunisia and United Nations: *National report on millennium development goals*, may 2004, 44.